المبحث الرابع
تصانيف الصوفية وأقسامها

المطلب الأول: أقسام الصوفية حسب تقسيم شيخ الإسلام

ويمكن تقسيم الصوفية من حيث الاختلاف في موضوعات البحث على قسمين:

القسم الأول: أقسامهم من جهة العمل.

القسم الثاني: أقسامهم من جهة الاعتقاد.

أما من جهة العمل:

فقد قسمهم شيخ الإسلام على ثلاثة أقسام هي[1]:

➢ **أولاً: صوفية الحقائق:** وهم الذين مقصود التصوف عندهم عبارة عن حقائق وأحوال وحدود وسيرة مستلزمة لصفاء الباطن من كدر الأمراض الباطنة وصفاء الظاهر بكثرة العبادات، والزهد في الملذات والشهوات، وهؤلاء إنَّما أطلق عليهم صوفية نسبة إلى لباس الصوف، وإن كانت طريقتهم ليس لبسه قيداً فيها ولا هم جعلوا لبسه من أصول الطريقة التي سلكوها ولا أوصوا بلبسه ولا علقوا الصلاح الظاهر والباطن على ذلك كله.

ويرى الصوفية أنَّ هؤلاء هم أفضل الناس بعد الأنبياء والمرسلين، وهو يساوي عندهم الصديق (وهو الذي اختص بالزهد والعبادة ولكن على الوجه الذي اجتهدوا فيه فهو أخص من الصديق المطلق ودون الصديق الكامل

(١) ينظر: الصوفية والفقراء لشيخ الإسلام: ٢٤- ٢٥.

الصديقية من الصحابة والتابعين وتابعيهم) فهم صديقوا زمانهم فصديقيتهم نسبية، وهم في ذلك على درجات ومقامات.

وقد انقسم الناس في هؤلاء على ثلاث طوائف:

- **الطائفة الأولى**: ذمتهم واعتبرت ما هم عليه بدعة وأخرجوهم عن مسمى السنة المتضمنة لنبذ البدعة والتمسك بما جاء به الرسول ﷺ.
- **الطائفة الثانية**: غلت فيهم وادعوا أنَّهم أفضل الخلق بعد الأنبياء.
- **الطائفة الثالثة**: أنَّهم مجتهدون في طاعة الله كحال سائر المؤمنين فمنهم السابق في الخيرات المتقرب من الله بحسب اجتهاده في طاعة ربه ومنهم المقتصد المحافظ على الواجبات وترك المحظورات، وإن قصّر في المحافظة على المسنونات وترك المكروهات.

ومنهم العاصي المجترئ على بعض المعاصي فهو ظالم لنفسه.

وهذا لا ينفي حصول الخطأ من السابق والمقتصد؛ إذ كل ابن آدم خطّاء وخير الخطائين التوابون فمنهم من يخطئ ويتوب، ومنهم من ليس كذلك.

➢ **ثانياً: صوفية الأرزاق**: وهم الذين تركوا البحث عن الرزق والعمل لكسب المعاش واكتفوا بما يجود به الناس عليهم من الصدقات والأوقاف الخيرية وهؤلاء لا يشترط فيهم أن يكونوا من أصحاب الحقائق لعزة ذلك وقلته؛ لأنَّ أرباب الحقائق لا يتكففون الناس، ولا يعيشون على صدقاتهم، ويشترط فيمن كان من صوفية الأرزاق ثلاثة شروط:

الشرط الأول: العدالة الشرعية، وذلك بفعل الفرائض واجتناب المحرمات والمحافظة على خلق المروءة فلا يفعل ما يستنكر عادة.

الشرط الثاني: التأدب بآداب الطريق الشرعية فيبتعد عن البدع في الدين.

الشرط الثالث: البعد عن فضول الدنيا من جمع الأموال وتكديسها في طلب التكاثر من متاعها.

فإن خالف شرطاً لم يستحق شيئاً من الوقف.

➤ **ثالثاً: صوفية الرسم**: وهم من اقتصر على نسبته إلى الصوفية وتزيا بزيهم من لبس الصوف والمرقعات؛ لكنّه لم يلتزم شيئاً من طريقتهم، و لم يتقيد بشيوخهم في الأعمال الظاهرة والباطنة فهو يتمتم بأقوالهم ولا يلتزم أعمالهم فمن شاهد حالهم ظنهم من الصوفية، وهم في الحقيقة ليسوا منهم، فليس عندهم من التصوف إلا النسبة إليه ولبسته الظاهرة؛ وإلا فإن حقيقتهم أنهم ليسوا منهم.

والظاهر مما تقدم من بيان أنواع الصوفية وأحكامهم عند شيخ الإسلام إنّما جرى عليه رحمه الله بعد اشتهار هذا الاسم عليهم بحيث صار حقيقة عرفية فكان لا بد من التفصيل في أحكامهم وبيان ما صّح منها مما لا يصح؛ لأنَّ اسم التصوف لم يرد الشرع بمدحه ولا ذمه، ولا التسمية به، وعلى هذا فهو لفظ تسّمى به بمدح أو ذم بل لا بد من تمييز ما دخله من حق أو باطل.

وهنالك تقسيمات أو مراتب للصوفية، التي وضعوها هم أو علماؤهم المنسوبون إليهم لبيان طبقات المتصوفة ومكانتهم، وقدرتهم واختيارهم على الخلق، وأعدادهم، وهم بحسب كلام لسان الدين بن الخطيب: «خواصّ الله في أرضه، ورحمة الله في بلاده على عباده: الأبدال، والأقطاب، والأوتاد، والعرفاء، والنجباء، والنقباء، وسيدهم الغوث»[1].

---

(١) روضة التعريف: ٤٣٢.

ولدى الهجويري هم: «أهل الحل والعقد، وقادة حضرة الحق ﷻ، فثلاثمائة يدعون الأخيار، وأربعون آخرون يسمون الأبدال، وسبعة آخرون يقال لهم: الأبرار، وأربعة يسمون الأوتاد، وثلاثة آخرون يقال لهم: النقباء، وواحد يسمى القطب والغوث. وهؤلاء جميعا يعرفون أحدهم الآخر، ويحتاجون في الأمور لإذن بعضهم البعض»[1].

ومثل ذلك ذكرهم الجرجاني في تعريفاته: «القطب، وهو الغوث: عبارة عن الواحد الذي هو موضع نظر الله من العالم في كل زمان ومكان، وهو على قلب إسرائيل عليه السلام.

الإمامان: هما شخصان، أحدهما عن يمين الغوث ونظره في الملكوت، والآخر عن يساره، ونظره في الملك، وهو أعلى من صاحبه، وهو الذي يخلف الغوث.

الأوتاد: عبارة عن أربعة رجال منازلهم على منازل أربعة أركان من العالم: شرق وغرب وشمال وجنوب، مع كل واحد منهم مقام تلك الجهة.

البدلاء: هم سبعة، ومن سافر من القوم من موضعه، وترك جسداً على صورته حتى لا يعرف أحد أنه فقد، فذلك هو البدل لا غير، وهم على قلب إبراهيم عليه السلام.

النجباء: أربعون، وهم المشغولون بحمل أثقال الخلق فلا يترفون إلا في حق الغير.

النقباء: هم الذين استخرجوا خبايا النفوس، وهم ثلاثمائة»[2].

---

(١) كشف المحجوب: ٤٤٧-٤٤٨.

(٢) التعريفات: ١٥٤.

وهذا الترتيب مأخوذ عن ابن عربي في فتوحاته كما قال: «والمجمع عليه من أهل الطريق أنّهم على ست طبقات أمهات: أقطاب، وأئمة، وأوتاد، وأبدال، ونقباء، ونجباء»[1].

ومثل ذلك ورد في (الوصية الكبرى) لشيخ العروسية عبد السلام الفيتوري[2].

ولا بأس في إيراد عبارة داود بن محمود القيصري ههنا، لما فيها من زيادة توضيح لهذا الأمر، فيقول: «ولهم مراتب. الأولى مرتبة القطبية، ولا يكون فيها أبداً إلا واحد بعد واحد، ويسمى غوثاً، لكونه مغيثاً للخلق في أحوالهم. ثم مرتبة الإمامين، وهما كالوزيرين للسلطان. أحدهما صاحب اليمين، وهو المتصرف بإذن القطب في عالم الملكوت والغيب، وثانيهما صاحب اليسار، وهو المتصرف في عالم الملك والشهادة. وعند ارتحال القطب إلى الآخرة، لا يقوم مقامه، منهما وإلا صاحب اليسار، لكونه أكمل في السير من صاحب اليمين: لأنَّه، بَعْدُ، ما نزل في السير من عالم الملكوت إلى عالم الملك، وصاحب اليسار نزل إليه، وكملت دايرته في السير والوجود. ثم مرتبة الأربعة، كالأربعة من الصحابة، ﷺ أجمعين! ثم مرتبة البدلاء السبعة، الحافظين للأقاليم السبعة. وكل منهم قطب للإقليم الخاص به. ثم مراتب الأولياء العشرة، كالعشرة المبشرة. ثم مراتب الاثني عشر، الحاكمين على البروج الاثني عشر، وما يتعلق بها ويلزمها من حوادث الأكوان. ثم العشرين والأربعين والتسعة والتسعين، مظاهر الأسماء الحسنى، إلى الثلاثمائة والستين.

---

(١) الوصية الكبرى: ٤٨.

(٢) جامع الأصول في الأولياء: ١٥٧.

وهؤلاء قائمون في العالم على سبيل البدل، في كل زمان، ولا يزيد عددهم ولا ينقص إلى يوم القيامة. وغيرهم من الأولياء يزيدون وينقصون، بحسب ظهور التجلي الإلهي وخفائه. وبعدهم: مرتبة الزهاد والعبّاد والعلماء من المؤمنين، الكائنين في كل زمان إلى يوم الدين. وجميع هؤلاء المذكورين، داخلون في حكم القطب.

والأفراد الكمّل، الذين تعادل مرتبتهم مرتبة القطب إلا في الخلافة، هم الخارجون من حكمه. فإنهم يأخذون من الله، سبحانه، ما يأخذون من المعاني والأسرار الإلهية بخلاف الداخلين في حكمه، فإنهم لا يأخذون شيئاً إلا منه»[1].

وقد ذكرهم المستشرق الفرنسي ماسينيون بقوله: «ويزعم الصوفية أنَّ العالم يدوم بقاؤه بفضل تدخل طبقة من الأولياء المستورين عددهم محدود، وكلما قبض منهم واحد خلفه غيره، ورجال الغيب هم: ثلاثمائة من النقباء، وأربعون من الأبدال، وسبعة أمناء، وأربعة عمد، ثم القطب، وهو الغوث. فهذه المراتب والترتيب والأعداد لم يأخذها المتصوفة إلا من الفرق الأخرى أيضاً، وخاصة من الفرق الأخرى الإسماعيلية والنصيرية كما ذكر شيخ الإسلام في رسائله وفتاواه: «وأما الأسماء الدائرة على ألسنة كثير من النساك والعامة مثل الغوث الذي يكون بمكة، والأوتاد الأربعة، والأقطاب السبعة، والأبدال الأربعين، والنجباء الثلاثمائة، فهذه الأسماء ليست موجودة في كتاب الله، ولا هي أيضاً مأثورة عن النبي ﷺ بإسناد صحيح ولا ضعيف محتمل، إلا لفظ الأبدال فقد روي فيهم حديث شامي منقطع الإسناد عن علي بن أبي طالب مرفوعاً إلى النبي ﷺ أنه قال: «إنّ فيهم - يعني أهل الشام - الأبدال أربعين رجلاً، كلما

(١) ختم الأولياء للترمذي الحكيم: ٤٩٥.

مات رجل أبدله الله مكانه رجلاً»[1]: ولا توجد هذه الأسماء في كلام السلف كما هي على هذا الترتيب.... بل هذا الترتيب والاعتداد يشبه من بعض الوجوه ترتيب الإسماعيلية والنصيرية ونحوهم في السابق والتالي والناطق والأساس والحدّ وغير ذلك من الترتيب الذي ما أنزل الله به من سلطان»[2].

وبذلك قال ابن خلدون في هذا الخصوص، والمسائل الأخرى التي ذكرناها بأنَّ المتصوفة أخذوها من الفرق الأخرى، فيقول: «إن هؤلاء المتأخرين من المتصوفة المتكلمين في الكشف وفيما وراء الحس توغلوا في ذلك فذهب الكثير منهم إلى الحلول والوحدة كما أشرنا إليه وملؤوا الصحف من مثل الهروي في كتاب (المقامات) له وغيره وتبعهم ابن عربي وابن سبعين وتلميذهما ابن العفيف وابن الفارض والنجم الإسرائيلي في قصائدهم، وكان سلفهم مخالطين للإسماعيلية المتأخرين من الفرق الأخرى الدائنين أيضاً بالحلول ولم يعرف لأولهم فأشرب كل واحد من الفريقين مذهب الآخر واختلط كلامهم وتشابهت عقائدهم وظهر في كلام المتصوفة القول في القطب، ومعناه رأس العارفين يزعمون أنّه لا يمكن أن يساويه أحد في مقامه في المعرفة حتى يقبضه الله ثم يورث مقامه لآخر من أهل العرفان، وقد أشار إلى ذلك ابن سينا في كتاب (الإشارات) في فضول التصوف منها فقال جل جناب الحق أن يكون شرعه لكل وارد أو يطلع عليه إلا الواحد بعد الواحد، وهذا كلام لا تقوم عليه حجّة عقلية ولا دليل شرعي، وإنّما هو من أنواع الخطابة، وهو بعينه ما تقوله الفرق الأخرى، ودانوا به ثم قالوا بترتيب وجود الأبدال بعد هذا القطب كما قاله الفريق الآخر في النقباء»[3].

---

(١) مسند الإمام أحمد: ١٧١/٢، وقال المحققون ضعيف.

(٢) مجموع الفتاوى: ٤٣٣/١١.

(٣) مقدمة ابن خلدون: ٤٧٣.

هذا وقد أقَّر بذلك أحمد أمين المصري، فكتب: «أنَّ الصوفية اتصلت بالتشيع اتصالاً وثيقاً، وأخذت فيما أخذت عنه فكرة المهدي، وصاغتها صياغة جديدة وسّمته (قطبا)، وكوّنت مملكة من الأرواح، وعلى رأس هذه المملكة الروحية القطب، وهو نظير الإمام أو المهدي في التشيع، والقطب هو الذي (يدبر الأمر في كل عصر، وهو عماد السماء، ولولاه لوقعت على الأرض)، ويلي القطب النجباء، قال ابن عربي في الفتوحات المكية: «وهم اثنا عشر نقيباً في كل زمان، لا يزيدون ولا ينقصون، على عدد بروج الفلك الاثني عشر، كل نقيب عالم بخاصية كل برج، وبما أودع الله تعالى في مقامه من الأسرار والتأثيرات... واعلم أنَّ الله تعالى قد جعل بأيدي هؤلاء النقباء علوم الشرائع المنزلة، ولهم استخراج خبايا النفوس وغوائلها، ومعرفة مكرها وخداعها، وإبليس مكشوف عندهم، يعرفون منه ما لا يعرفه من نفسه، وهم من العلم بحيث إذا رأى أحدهم وطأة شخص في الأرض علم أنَّها وطأة سعيد أو شقيّ مثل العلماء بالآثار والقيافة»[1].

من خلال هذه الأقوال والنصوص والتقسيمات التي ذكرها العلماء نجد أنَّ تقسيماتهم تكاد تكون متفقة فيما بينهم وهذه التقسيمات هي اجتهادات في تقسيمهم للمراتب والأحوال والطبقات والرجال وكلها من خلال البحث والدراسة جاءت من آثار وثقافة الأمم الأخرى، والطوائف الداخلة على الإسلام من الفرق والمذاهب الكثيرة التي أثرت وتأثرت من خلال التلامح الثقافي والنقل المعرفي، والطرق الصوفية هي الأخرى تأثرت بهذا الاندماج والاحتكاك، ويبقى أمرٌ لابد من ذكره إنَّ هذه التقسيمات للمراتب والأحوال متعارض مع روح الشريعة الإسلامية والنصوص القطعية التي جاءت في كتاب الله وهي أمور اجتهادية من حيث الرؤية المعرفية وليست الشرعية.

---

(١) ضحى الإسلام: ٢٤٥.

المطلب الثاني: تصنيفاتهم بحسب تقسيم الرّازي

يرى الفخر الرّازي للصوفية تقسيماً آخر فقد قسَّمهم على ستة أقسام هي[1]:

١. أصحاب العادات، وهم مساوون لأهل الرسم عند شيخ الإسلام.

٢. أصحاب العبادات، وهم الزّهاد في الدنيا والمنقطعون للعبادة فهم معتنون بالظواهر دون البواطن.

٣. أصحاب الحقيقة، وهم الذين جمعوا بين الاهتمام بالعبادات والباطن، وهو تخلية النفس عن أدرانها الباطنة وتحريرها عن كل ما يشغلها عن ذكر الله، والتفكر في الكون.

٤. النورية وهم القائلون بأنَّ ما يحجب عن الله حجابان:

الأول: منها نُوريّ وهو الاشتغال بإصلاح النفس، واكتسابها للأخلاق الفاضلة.

والثاني: نَاريّ، وهو الاشتغال بما يذم من صوارف النفس كالشهوة والغضب والحرص والأمل.

٥. الحلولية: وهم مدّعو الحلول والاتحاد بينهم وبين الباري ﷻ تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

٦. المباحية: وهم مدّعو رفع التكاليف عنهم لبلوغهم المرتبة العظمى في المحبة.

ويرجع هذا التقسيم إلى أمرين:

أحدهما: عملي كأصحاب العبادات والحقيقية والنورية.

---

(١) ينظر: الصوفية معتقداً ومسلكاً: ٣٩.

الثاني: عقدي وهم الحلولية والمباحية.

قال ابن القيم: وقد قسّم الصوفية بعضهم أربعة أقسام أصحاب السوابق وأصحاب العواقب، وأصحاب الوقت وأصحاب الحق.

فأما **أصحاب السوابق**: فقلوبهم أبداً فيما سبق لهم من الله لعلمهم أنَّ الحكم الأزلي لا يتغير باكتساب العبد.. فهم يجدون في القيام بالأوامر واجتناب النواهي، والتقرب إلى الله بأنواع القرب غير واثقين بها ولا ملتفتين إليها.

وأما **أصحاب العواقب**: فهم متفكرون فيما يختم به أمرهم فإن الأمور بأواخرها والأعمال بخواتيمها والعاقبة مستورة....

وأما **أصحاب الوقت**: فلم يشتغلوا بالسوابق ولا بالعواقب بل اشتغلوا بمراعاة الوقت، وما يلزمهم من أحكامه.

وأما **أصحاب الحق**: فهم مع صاحب الوقت والزمان ومالكهما ومدبرهما مأخوذون بشهوده عن مشاهدة الأوقات لا يتفرغون لمراعاة وقت ولا زمان.

وهذا التقسم باعتبار أحوال السالكين في العبادة[1].

قال القشيري: «اعلموا أنَّ شيوخ هذه الطائفة بنوا قواعد أمرهم على أصول صحيحة في التوحيد وصانوا بها عقائدهم من البدع، ودانوا بما وجدوا عليه السلف، وأهل السنة في التوحيد ليس فيه تمثيل ولا تعطيل»[2].

وقد نقل عنهم بالأسانيد المتصلة ما يدل على حقيقة ما قرّره من ذلك من كتاب الاستقامة.

---

(١) ينظر: مدارج السالكين: ١٣٠-١٣١.

(٢) الاستقامة: ٢/١٤.

قال سهل بن عبد الله التستري رحمه الله: «العمل بلا اقتداء عيش النفس، والعلم بالاقتداء عذاب على النفس» وقال: «كل وجد لا يشهد له الكتاب والسنة فهو باطل».

وقال الجنيد بن محمد: «من لم يقرأ القرآن ويكتب الحديث لا يقتدى به في هذا الشأن؛ لأنَّ علمنا هذا مقيد بالكتاب والسنة».

وقال أحمد بن أبي الحواري: «من عمل عملاً بلا اتباع سنة رسول الله ﷺ فباطل عمله».

قال أبو سليمان الداراني: «ربما يقع في قلبي النكتة من نكت القوم أياماً فلا أقبل منه إلا بشاهدين عدلين الكتاب والسنة».

وقال أبو حفص النيسابوري: «من لم يزن أفعاله وأقواله كل وقت بالكتاب والسنة و لم يتهم خواطره فلا يعتد في ديوان الرجال».

وقال أبو عثمان: «من أمر السنة على نفسه قولاً وفعلاً نطق بالحكمة، ومن أمر الهوى على نفسه قولاً وفعلاً نطق بالبدعة»[1] قال الله تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟﴾ [النور: ٥٤].

(١) الاستقامة: ١٤٢/٢.